سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

الحماية الجنائية
للحقوق السياسية
(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من

حسني شاكر أبو زيد قمر

لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

لجنة الحكم على الرسالة

السيد الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوي أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة	مشرفاً ورئيساً
السيد الأستاذ الدكتور / عمر السعيد رمضان أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة	مشرفاً وعضواً
السيد الأستاذ الدكتور / يسر أنور على أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق - جامعة عين شمس	عضواً
السيد الأستاذ الدكتور / أنور أحمد رسلان أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة	عضواً

B١٣٩٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

((فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم وأستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين))

صدق الله العظيم

" سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ "

بسم الله الرحمن الرحيم

((والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلوة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقنهم ينفقون))

صدق الله العظيم

" سورة الشورى ، الآية ٣٨ "

خالص شكري وعظيم تقديري

أتقدم بهما لأساتذتي الأجلاء

الأستاذ الدكتور / ثروت بدوى

والأستاذ الدكتور / عمر السعيد رمضان

مثال الأستاذية الكاملة

لقاء ما نهلت من علمهما

وما حظيت به من رعايتهما ونصحهما

وإلى الأستاذ الدكتور / يسر أنور على

والأستاذ الدكتور / أنور أحمد رسلان

لتفضلهما بقبول الاشتراك

فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها

إهـداء

إلي كل من كان له فضل توجيهي وإرشادي

إلى كل من قدم لىّ يد العون والمساعدة

إلى كل عشاق الحرية وحماية حقوق الإنسان

إلى أسرتي التى شاطرتنى عناء البحث

إلى وطنى الحبيب مصر ....

أملاً فى غد مشرق

ينعم فيه الجميع بمزيد من الحرية والديمقراطية

مقدمـــــــة

نـــبدأ بحمـــد الله - جلـــت قدرته - بالتأكيد على أن الحق والحرية هما خير ما فى الوجود ، وأن حمايتها ضرورة لا بد منها ، إذ إن ما يتردد اليوم من مفاهيم وأفكار حول حقـــوق الإنســـان وحرياته إن هو في واقع الأمر إلا حقيقة ولدت مع الإنسان عبر تطور فلسفي وسياسي واجتماعي طويل[١] .

ويـــرجع الاهـــتمام بحقوق الإنسان وحرياته الى أنها من أغلى القيم التى يحرص الفـــرد علـــيها ، ويسعى جاهدا لحمايتها والذود عنها لأنها تمثل ثمرة كفاح البشرية خلال سنوات تاريخها ، والأساس الحقيقي للمجتمعات المثالية .

وحقـــوق الإنســـان فـــى عصرنا الراهن تمثل رمزاً للتطور والارتقاء وعلامة من علامـــات الـــتقدم ، ولهذا فقد حظيت بالرعاية من جانب الوثائق الدستورية والتشريعات الوضـــعية فـــى الأنظمة السياسية المعاصرة[٢] . ومن ثم فقد أصبح الإنسان فى الأنظمة الديمقراطية المعاصرة يمثل الغاية والهدف . ولذلك اهتمت الدساتير والتشريعات الوضعية

---

(١) – VAN DER VGVEN (J) : Théorie générale des droits de L'homme , Institut International des droits de L'homme , 7 ème, 1976 , P . 30 .

وأيضا :

- RIVERO(J) : Les libertés publiques (Les droits de L'homme) 2 ème , éd , Paris,1978 , P . 300 .

(٢) الدكتور محي شوقى أحمد ، الجوانب الدستورية لحقوق الإنسان ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٨٦ ص ٤٨٤ .

وأيضا :

الدكـــتور عـــزت سعد البرعى ، حماية حقوق الإنسان فى ظل التنظيم الدولي الإقليمي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٨٥ ص ٧ وما بعدها .

بتزويده بالحقوق والحريات ، ووضع الضمانات الأساسية التى تكفل له ممارستها وتقرير الحماية اللازمة لمواجهة أى اعتداء عليها .

التعريف بالموضوع :

ليس من المبالغ فيه القول بأن الحقوق السياسية هى أم الحقوق التى ينعم بها الإنسان فهى من الحقوق الإنسانية بمثابة الرأس من الجسد لكونها المرآة الحقيقية التى تعكس النظام السياسي لأى مجتمع من المجتمعات .

ونظراً لأن الحماية السياسية والمدنية المتمثلة فى الحرمان من ممارسة بعض هذه الحقوق ، أو تقرير البطلان لأى إجراء منع يخل بالتمتع بها ، أو إلغاء بعض القرارات الصادرة بشأن ممارستها ، أوعن طريق إلزام المعتدى على أى حق من هذه الحقوق بتعويض المضرور من جراء ذلك الاعتداء ، لا تبدو جميعها كافية للحد من الاعتداء على هذه الحقوق .

لذا كان من الضروري الاتجاه إلى الحماية الجنائية لما تكلفه هذه الأخيرة من حماية فعالة ، بفضل المضمون الأخلاقي والاجتماعي للجزاء الجنائي ، وما يحققه من إشاعة الردع اللازم لقمع أي اعتداء يقع على هذه الحقوق السياسية ، خاصة بعد أن بلغت هذه الاعتداءات قدراً من الجسامة يكفى لتبرير مواجهتها بجزاءات جنائية صارمة .

وإذا كانت الحقوق السياسية باعتبارها أحد الحقوق البارزة تعد من الموضوعات المتعلقة بالدراسات الدستورية . إلا أن دراستها فى نطاق القانون الجنائي يكسبها أهمية خاصة تهدف الى الوقوف على مدى الحماية التى يكفلها القانون الجنائي لها .

فالقانون الجنائي يهدف الى حماية المصالح الاجتماعية سواء كانت مصالح عامة تمس كيان الدولة ، أم كانت تتعلق بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم نظراً لأن القانون